

No. 39613

**Belgium (on behalf of Belgium and Luxembourg in the name
of the Belgo-Luxembourg Economic Union)
and
Tunisia**

**Agreement between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the Republic of
Tunisia on the reciprocal promotion and protection of investments. Tunis, 8
January 1997**

Entry into force: *18 October 2002 by the exchange of instruments of ratification, in
accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 21 October 2003*

**Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au
nom de l'Union économique belgo-luxembourgeoise)
et
Tunisie**

**Accord entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise et la République tunisienne
concernant l'encouragement et la protection réciproques des investissements.
Tunis, 8 janvier 1997**

Entrée en vigueur : *18 octobre 2002 par échange des instruments de ratification,
conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 21 octobre 2003*

3 - بالنسبة للإستثمارات المنجزة حتى تاريخ إنهاء صلوحية هذا الإتفاق فإنها تبقى متمتعة بحماية أحكامه لمدة إضافية بعشر سنوات.

وإشهادا على ذلك تم التوقيع على هذا الإتفاق من قبل الممضين أسفله اللذين منحتهما حكوماتهما الصلاحيات اللازمة لهذا الغرض.

وحرر بتونس في 8 جانفي 1997 في نسختين أصليتين كل واحدة باللغات الفرنسية والتونسية والعربية ولكل النصوص نفس قوة الإعتقاد. ويعتمد النص باللغة الفرنسية في حالة خلاف في التأويل.

عن الجمهورية التونسية

عن الإتحاد الإقتصادي لبلجيكا واللكسمبورغ

عن حكومة اللوكسمبورغ

عن حكومة الملكة

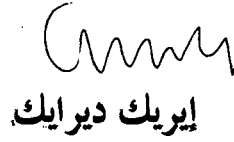
لللكسمبورغ

البلجيكية

.....


الحبيب بن يحيى

وزير الشؤون الخارجية


إيريك ديرليك

وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة الجمة
الوالونية

عن حكومة الجبة
الفتلندريسة

و عن حكومة جبة
بروكسال العاصمة

الفصل 12

الدولة الأختار رماية

ينتفع مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين على تراب الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للمسائل المتعلقة بعاملة الإستثمارات بعاملة الدولة الأكثر رعاية.

الفصل 13

دخول الإتفاق حيز التنفيذ والمدة

1- يدخل هذا الإتفاق حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة بين الطرفين المتعاقدين ويبقى هذا الإتفاق سارياً لمدة عشر سنوات.

يتم التمديد ضمناً لمفعول هذا الإتفاق لفترات متتالية بعشر سنوات ما لم يشعر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيتة في إلغاءه إثنى عشرة شهراً على الأقل قبل نهاية مدة صلوحيته. ويحق لكل طرف متعاقد إلغاءه بتقديم إشعار في الغرض قبل إثنى عشر شهراً من نهاية مدة الصلوحية الجارية.

2 - عند دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ يتم إلغاء مفعول أحكام الإتفاقية بين الإتحاد الإقتصادي لبلجيكا واللكسمبورغ من جهة والجمهورية التونسية من جهة أخرى والمتعلقة بتشجيع إستثمارات رؤوس الأموال وحماية المكاسب الموقع عليها بتونس في 15 جويلية 1964.

عضو محكمة العدل الدولية الذي يلي في السلم الوظيفي والذي لا يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة.

5 - تقرّر هيئة المحكمة على أساس إحكام القانون وأحكام هذا الإتفاق وكذلك مبادئ القانون الدولي.

6 - تحدّد الهيئة بنفسها الإجراءات الخاصة بها وتقوم بطلب من أي من الطرفين المتعاقدين بتفسير قراراتها، وتتخذ الهيئة قراراتها بأغلبية الأصوات ويكون قرارها نهائيًا وملزمًا بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

7 - يتحمّل كل طرف متعاقد المصاريف المتعلقة بالحكم الذي يعينه ويمثله ويقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي المصاريف المتعلقة بالرئيس وكذلك المصاريف الأخرى.

الفصل 11

تطبيق الإتفاق

ينطبق هذا الإتفاق على الإستثمارات التي تم إنجازها من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين على الطرف المتعاقد الآخر طبقا لقوانينه وتراثيه ابتداءً من غرة جانفي 1957.

الفصل 10

تسوية النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق الإتفاق بين الطرفين المتعاقدين

1 - يقع بقدر الإمكان تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين و متعلق بتفسير أو تطبيق هذا الإتفاق بالطرق الدبلوماسية.

2 - و إذا تعذر تسوية النزاع بتلك الطرق خلال الستة أشهر التي تلي بداية المفاوضات يتم عرضه بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين علي هيئة تحكيم.

3 - تكون هيئة التحكيم بالنسبة لكل حالة خاصة كما يلي : يعين كل طرف متعاقد حكما و يختار الحكمان أحد رعايا دولة أخرى رئيسا لهيئة التحكيم و يتم تعيين الحكمين في بحر ثلاثة أشهر و الرئيس في بحر خمسة أشهر ابتداء من تاريخ إستلام إعلان التحكيم.

4 - إذا لم يقع القيام بالتعيينات اللازمة خلال الآجال المبينة بالفقرة (3) من هذا الفصل يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين في غياب إتفاق آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة، فإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية حاملا لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة يقوم الرئيس المساعد بالتعيينات اللازمة، وإذا كان الرئيس المساعد محكمة العدل الدولية حاملا لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة يدعى

أ - السُّلْط القضاية المعنية للطرف المتعاقد الذي أنجز الإستثمار على تراهه،
ب - أو المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات المحدث بمقتضى
الإتفاقية الدولية الخاصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات التي تنشأ بين دول
ورعايا دول أخرى والمعروضة للتوقيع بواشنطن بتاريخ 18 مارس 1965.
ج - أو هيئة تحكيم خاصة التي يتم تكوينها في غياب إتفاق مباشر بين طرفي
النزاع طبقا لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

3 - و هكذا يقبل كل طرف متعاقد بعرض كل نزاع متعلق بالإستثمارات
قصد تسويته عن طريق التوفيق أو التحكيم الدولي.

4 - إذا إختار المستثمر عرض النزاع على السُّلْط القضاية للطرف المتعاقد
المعني أو المركز الدولي أو التحكيم الخاص يكون إختيار أحد الجهات المنصوص
عليها في الفقرة (2) إختيارا نهائيا.

5 - لا يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين، طرف في نزاع، في أي مرحلة من
إجراءات التحكيم أو تنفيذ قرار التحكيم التذرع بأن المستثمر الطرف الآخر في
النزاع قد تسلم تعويضا لكل أو جزء من خسائره تنفيذا لعقد تأمين أو للضمان
المنصوص عليه بالفصل (6) من هذا الإتفاق.

6 - تكون قرارات التحكيم ملزمة و غير قابلة للطعن بالنسبة لطرفي النزاع
ويتعهد كل طرف متعاقد بتنفيذ القرارات طبقا للتشريع الوطني.

الفصل 8

اتفاقيات خاصة

1- يتم تنظيم الإستثمارات التي تكون موضوع إتفاق خاص بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر بموجب أحكام هذا الإتفاق وأحكام ذلك الإتفاق الخاص .

2 - يتعهد كل طرف متعاقد بتنفيذ كل إلتزام قام به بخصوص إستثمارات تم إنجازها من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

الفصل 9

تسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات بين مستثمر وطرفه متعاقد

1 - يطرح كل نزاع متعلق بالإستثمارات بين مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر بواسطة إشعار كتابي من قبل أحرص طرفي النزاع.

ويحاول طرف النزاع بقدر الإمكان تسويته ودياً بين الطرفين المتعاقدين بواسطة التفاوض أو التفاوض بالطرق الدبلوماسية.

2 - وإذا تعذر تسوية النزاع بهذه الطريقة في أجل ستة أشهر إبتداءاً من الإشعار الكتابي يمكن للمستثمر عرضه قصد التسوية وحسب إختياره على :

الفصل 6

حلـول محل

1- إذا قام أحد الطرفین المتعاقدين أو جهاز عمومي تابع لهذا الطرف المتعاقد بدفع تعويضات لفا تدة مستثمريه بموجب ضمان منحة لفائدة استثمار فإن الطرف المتعاقد الآخر يعترف بإحالة كل حقوق ودعاوي المستثمرين لفائدة الطرف المتعاقد أو الجهاز العمومي المعني.

2 - يمكن للطرف المتعاقد الآخر فيما يخص الحقوق المحولة الإستظهار لدى الضمان الحال محل بالنسبة لحقوق المستثمرين الذين تم تعويضهم بالواجبات المنوطة قانونيا أو تعاقديا بعهدة هؤلاء الآخرين.

الفصل 7

قواعد التطبيق

1- إذا تم تنظيم مسألة متعلقة باستثمارات في آن واحد بموجب هذا الإتفاق وبموجب التشريع القومي لأحد الطرفين أو بموجب إتفاقيات دولية قائمة أو سيتم التوقيع عليها مستقبلا من قبل الطرفين المتعاقدين وتعلق بالإستثمارات، فإنه يمكن لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الإنتفاع بالأحكام الأكثر إمتيازاً بالنسبة لهم.

الفصل 5

تمويل

1 - يمنح كل طرف متعاقد الذي أنجزت على ترابه إستثمارات من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لفائدة هؤلاء المستثمرين حرية تحويل كل الدفعات المتعلقة بإستثمار وبالخصوص :

أ - مداخيل الإستثمارات،

ب - المبالغ اللازمة لتسديد القروض المبرمة بصفة قانونية،

ج - محصول إستخلاص القروض أو التصفية الجزئية أو الكلية للإستثمارات بما في ذلك الزائد في القيمة أو المبالغ المخصصة للرفع في رأس المال المستثمر،

د - التعويضات المدفوعة تفيذا للفصل 4،

هـ - الإتاوات ودفعات أخرى ناتجة عن حقوق بعنوان رخص والتعاون التجاري أو الإداري أو الفني،

و - حصص مناسبة من أرباح رعايا أحد الطرفين المتعاقدين المرخص لهم في العمل بعنوان إستثمار براب الطرف المتعاقد الآخر.

2 - تجز التحويلات المشار إليها بالفصل 4 والفقرة 1 أعلاه بأي عملة قابلة للتحويل وبسعر الصرف الجاري به العمل بتاريخ التحويل وحسب الإجراءات المنصوص عليها بقوانين وتراتب الطرف المتعاقد الذي أنجز الإستثمار برابه

الفصل 4

الإنتزاع

1 - لا يمكن إنتزاع إستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين أو تأميمها أو إخضاعها لأي إجراء له نتيجة مشابهة للإنتزاع أو التأميم إلا إذا توفرت الشروط التالية :

أ - يقع أخذ تلك الإجراءات لفائدة المصلحة العامة وطبقا للصيغة التي ينص عليها القانون،

ب - تكون الإجراءات غير تمييزية،

ج - يتم مرافقة الإجراءات بدفع تعويض عاجل وكاف وفعلي.

2 - يكون مبلغ التعويضات مساويا للقيمة الحقيقية للإستثمارات المعنية وذلك مباشرة قبل اليوم الذي يتم فيه أخذ الإجراءات أو إعلانها للعموم. وتدفع التعويضات بدون تأخير وتكون قابلة للتحويل بحرية.

3 - بالنسبة للمسائل المنصوص عليها بهذا الفصل، يمنح كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل إمتيازاً عن المعاملة الممنوحة على ترابه لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة أخرى، على أن تمنح المعاملة الأكثر إمتيازاً، ولا يمكن أن تكون هذه المعاملة في أية حالة أقل إمتيازاً من المعاملة التي يقر بها القانون الدولي.

2 - مع مراعاة الإجراءات اللازمة للحفاظ على النظام العام، تتنفع تلك الإستثمارات بأمن وحماية مستمرين مع عدم عرقلة أنشطة تلك الإستثمارات أو التصرف فيها أو صيانتها أو إستعمالها أو الإنتفاع بها أو تصفيتها بواسطة إجراءات غير مبررة أو تمييزية.

3 - تكون المعاملة والحماية المشار إليهما بالفقرتين 1 و 2 والمنوحتين من قبل أحد الطرفين المتعاقدين لفائدة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر مساوية على الأقل للمعاملة والحماية اللتين يتنفع بهما مستثمريه أو مستثمري دولة أخرى على أن تمنح المعاملة الأكثر إمتيازاً، ولا يمكن أن تكون تلك المعاملة والحماية في أي حال من الأحوال أقل إمتيازاً من المعاملة والحماية اللتين يعترف بهما القانون الدولي.

4 - على أنه لا يمكن سحب هذه المعاملة وهذه الحماية على الإمتيازات المنوحة من قبل طرف متعاقد لمستثمري دولة أخرى بموجب مشاركته أو إلتزامه لمنطقة تبادل حر أو إتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو أي صيغة لمنظمات إقتصادية جهوية.

5 - يتنفع مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض إستثماراتهم المنجزة على تراب الطرف المتعاقد الآخر إلى أضرار ناتجة عن حرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ قومية أو عصيان وذلك فيما يتعلق بالرجوع والتعويض وجبر الأضرار أو تعويضات أخرى، بمعاملة من قبل الطرف المتعاقد الآخر مساوية على الأقل للمعاملة المنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة أخرى، على أن تمنح المعاملة الأكثر إمتيازاً.

4 - تطلق عبارة "تراب" :

- بالنسبة للمملكة البلجيكية والدوقية الكبرى للكسمبورغ، على التراب الذي يوجد تحت سيادتها وكذلك المناطق البحرية أي المناطق البحرية ومناطق أعماق البحار التي تمتد إلى ما وراء المياه الإقليمية والتي تمارس عليها حقوق سيادة أو ولاية وفقا للقانون الدولي لغرض البحث عن الموارد الطبيعية واستغلالها والحفاظ عليها.

- بالنسبة للجمهورية التونسية، على التراب الذي يوجد تحت سيادتها وكذلك المناطق البحرية أي المناطق البحرية ومناطق أعماق البحار التي تمتد إلى ما وراء المياه الإقليمية والتي تمارس عليها حقوق سيادة أو ولاية وفقا للقانون الدولي لغرض البحث عن الموارد الطبيعية واستغلالها والحفاظ عليها.

الفصل 2

تشجيع وحماية الإستثمارات

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين الإستثمارات المنجزة على ترابه من قبل مشتري الطرف المتعاقد الآخر ويقبل هاته الإستثمارات طبقا لقوانينه وترايبه.

الفصل 3

معاملة وحماية الإستثمارات

1 - تنفع كل الإستثمارات المنجزة من قبل مشتري أحد الطرفين المتعاقدين بمعاملة عادلة ومنصفة على تراب الطرف المتعاقد الآخر.

- 2 - تطلق عبارة "إستثمار" على كل إستثمار تم إنجازَه على تراب طرف متعاقد ومملوك أو مراقب بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، وتشمل خاصة وبدون حصر :
- أ - الأملاك المنقولة والعقارات وكذلك كل حق عيني آخر كالرهون العقارية والإمتيازات والضمانات، والإنتفاع والحقوق الماثلة،
- ب - أسهم وحصص وأي صيغ أخرى للمساهمة في الشركات التي تم تكوينها على تراب أحد الطرفين المتعاقدين،
- ج - السندات والديون وحقوق ناتجة عن أي خدمات لها قيمة إقتصادية،
- د - حقوق الملكية الفكرية والصناعية والأساليب التقنية والأسماء المسجلة والأصل التجاري،
- هـ - لزامات القانون العمومي أو لزامات تعاقدية وبأخصصوص اللزامات المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية وإستخراجها وإستغلالها.

أي تغيير في الشكل القانوني الذي أنجزت فيه الإستثمارات لا يؤثر على تصنيفها كإستثمارات بمعنى هذا الإتفاق شريطة أن لا يكون هذا التغيير مخالفا لتشريع الطرف المتعاقد الذي أنجز الإستثمار على ترابه.

- 3 - تطلق عبارة "عائدات" على المبالغ المتولدة عن إشتثمار وبأخصصوص وبدون حصر الأرباح أو الفوائد أو الأرباح الموزعة على الأسهم أو الإتاوات أو المكافآت.

واقناعا منهما بأن حماية متبادلة للإستثمارات بمقتضى إتفاق ثنائي من شأنها دفع المبادرات الإقتصادية الخاصة ودعم ازدهار البلدين، وشعورا منهما بضرورة منح إستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين المنجزة بتراب الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة،

إتفقتا على ما يلي :

الفصل 1

تعريف

حسب مفهوم هذا الإتفاق :

1- تطلق عبارة "مستثمر" :

أ - بالنسبة للمملكة البلجيكية والدوقية الكبرى للكسمبورغ : على كل شخص طبيعي يعتبر طبقا لتشريعهما مواطنا للمملكة البلجيكية والدوقية الكبرى للكسمبورغ وكل شخص معنوي تم تكوينه طبقا لقوانين وتراتب المملكة البلجيكية والدوقية الكبرى للكسمبورغ ويوجد مقره الإجتماعي بوابهما، والذي يقوم بإنجاز إستثمار على تراب الجمهورية التونسية.

ب - بالنسبة للجمهورية التونسية : على كل شخص طبيعي حامل للجنسية التونسية وكل شخص معنوي تم تكوينه طبقا لقوانين وتراتب الجمهورية التونسية، والذي يقوم بإنجاز إستثمار على تراب المملكة البلجيكية والدوقية الكبرى للكسمبورغ.

إتفاق
بين
الإتحاد الإقتصادي لبلجيكا واللكسمبورغ
والجمهورية التونسية
للتشجيع والحماية المتبادلتين للإستثمارات

إن حكومة المملكة البلجيكية،
وحكومة الجهة الوالونية،
وحكومة الجهة الفنلندية،
وحكومة جهة بروكسال العاصمة،
وحكومة الدوقية الكبرى لللكسمبورغ،

من جهة،

وحكومة الجمهورية التونسية

من جهة أخرى

والمشار إليهما فيما بعد "بالطرفين المتعاقدين".

رغبة منهما في توثيق العلاقات الاقتصادية وتكثيف التعاون بين البلدين تدعيما
للتنمية في البلدين،

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

**OVEREENKOMST TUSSEN DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE EN
DE REPUBLIEK TUNESIE INZAKE DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN
BESCHERMING VAN INVESTERINGEN.**

De Regering van het Koninkrijk België,
De Regering van het Vlaamse Gewest,
De Regering van het Waalse Gewest,
De Regering van het Brusselse Hoofdstedelijke Gewest,
en
De Regering van het GrootHertogdom Luxemburg,
enerzijds,

en,

De Regering van de Republiek Tunesië,
anderzijds,

(hierna te noemen "de Overeenkomstsluitende Partijen"),

Verlangende hun economische betrekkingen te versterken en de samenwerking tussen de twee landen te intensiveren ten einde hun ontwikkeling te bevorderen.

Overtuigd dat een wederzijdse bescherming van de investeringen op grond van een bilaterale overeenkomst het economisch privé-initiatief zal aanmoedigen en de welvaart van beide landen zal verhogen.

Bewust van de noodzaak aan de investeringen van investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, een eerlijke en rechtvaardige behandeling toe te kennen.

Zijn het volgende overeengekomen:

ARTIKEL 1

BEGRIPSOMSCHRIJVINGEN

Voor de toepassing van deze Overeenkomst hebben de volgende termen de daaraan hierbij toegekende betekenis:

1. "investeerders":

a) Wat het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg betreft: elke natuurlijke persoon die volgens de wetgeving wordt beschouwd als een onderdaan van het Koninkrijk België en van het Groothertogdom Luxemburg en elke rechtspersoon

die is opgericht in overeenstemming met de wetten en voorschriften van het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg, die zijn maatschappelijke zetel heeft op het grondgebied van het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg en die een investering doet op het grondgebied van de Republiek Tunesië.

b) Wat de Republiek Tunesië betreft: elke natuurlijke persoon die de Tunesische nationaliteit heeft en elke rechtspersoon die is opgericht in overeenstemming met de wetten en voorschriften van de Republiek Tunesië en die een investering doet op het grondgebied van het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg.

2. "investering": elke investering op het grondgebied van een Overeenkomstsluitende Partij waarvan de eigendom dan wel de rechtstreekse of onrechtstreekse controle berust bij de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende partij en in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

a) roerende en onroerende goederen alsmede alle andere zakelijke rechten zoals hypotheken, pandrechten, panden, vruchtgebruik en soortgelijke rechten;

b) aandelen, maatschappelijke aandelen en alle andere vormen van deelneming in bedrijven die zijn opgericht op het grondgebied van een der Overeenkomstsluitende Partijen;

c) obligaties, vorderingen (en rechten op iedere prestatie die economische waarde heeft;

d) auteursrechten, rechten van industriële eigendom, technische werkwijzen, handelsnamen en goodwill ;

e) publiekrechtelijke of contractuele concessies, waaronder die tot het opsporen, ontwikkelen, winnen of exploiteren van natuurlijke rijkdommen.

Veranderingen in de rechtsvorm waarin de investeringen werden gedaan doen geen afbreuk aan de omschrijving ervan als "investering" als bedoeld in deze Overeenkomst, op voorwaarde dat deze verandering niet strijdig is met de wetgeving van de Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering plaats vond.

3. "opbrengst": de bedragen die een investering oplevert; en met name doch niet uitsluitend, winst, rente, dividenden, royalty's en commissielonen.

4. "grondgebied":

wat de Republiek Tunesië betreft, het grondgebied van de Republiek Tunesië evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren uitstrekken en waarin de Republiek Tunesië, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefent, met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van natuurlijke rijkdommen.

- wat het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg betreft, het grondgebied van het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale

wateren uitstrekken en waarin het Koninkrijk België en het Groothertogdom Luxemburg, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefenen met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen.

ARTIKEL 2

BEVORDERING VAN INVESTERINGEN

Elke Overeenkomstsluitende Partij bevordert investeringen door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied en laat dergelijke investeringen toe in overeenstemming met haar wetten en voorschriften.

ARTIKEL 3

BEHANDELING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

1. Alle investeringen door investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen genieten op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij een eerlijke en rechtvaardige behandeling.

2. Onder voorbehoud van maatregelen die noodzakelijk zijn voor de handhaving van de openbare orde, genieten deze investeringen een voortdurende zekerheid en bescherming, met uitsluiting van elke onredelijke of discriminatoire maatregel die de activiteiten, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de liquidatie ervan zou kunnen belemmeren.

3. De in de eerste twee leden beschreven behandeling en bescherming die door een der Overeenkomstsluitende Partijen worden toegekend aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij, zijn ten minste gelijk aan die welke haar eigen investeerders of de investeerders van een derde Staat genieten naar gelang van wat het gunstigst is, en ze mogen in elk geval niet minder gunstig zijn dan die waarin het internationaal recht voorziet.

4. Deze behandeling en bescherming strekken zich evenwel niet uit tot de voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij toekent aan investeerders van een derde Staat op grond van zijn lidmaatschap van of associatie met een vrijhandelszone, een douane-unie, een gemeenschappelijke markt of iedere andere vorm van een regionale economische organisatie.

5. De investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij waarvan de investeringen schade zouden hebben geleden naar aanleiding van een oorlog of een ander gewapend conflict, een revolutie, een nationale noodtoestand of een opstand op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, genieten vanwege deze laatste een behandeling die tenminste gelijk is aan die welke aan haar eigen investeerders of aan investeerders van een derde Staat wordt verleend naar gelang van wat het gunstigst

is, wat de teruggaven, vergoedingen, compensaties en andere schadeloosstellingen betreft.

ARTIKEL 4

ONTEIGENING

1. Investerings van investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen worden niet onteigend of genationaliseerd noch worden zij onderworpen aan maatregelen die gevolgen hebben die gelijk staan met onteigening of nationalisatie tenzij aan de volgende voorwaarden wordt voldaan:

- a) de maatregelen worden genomen in het algemeen belang en met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang;
- b) de maatregelen zijn niet discriminatoir;
- c) de maatregelen gaan vergezeld van de onmiddellijke uitkering van een billijke en reële schadeloosstelling.

2. Het bedrag van de schadeloosstelling komt overeen met de werkelijke waarde van de desbetreffende investeringen daags voor het tijdstip waarop deze maatregelen werden genomen of bekendgemaakt.

De schadeloosstelling dient zonder vertraging te worden betaald en vrij te kunnen worden overgemaakt.

3. Wat de in dit artikel behandelde aangelegenheden betreft, verleent elke Overeenkomstsluitende Partij aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij een behandeling die ten minstegelijk is aan die welke zij aan haar eigen investeerders of aan investeerders van een derde Staat toekent naar gelang van wat het gunstigst is. Deze behandeling is in elk geval niet minder gunstig dan die waarin het internationaal recht voorziet.

ARTIKEL 5

OVERMAKINGEN

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent aan investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij die op haar grondgebied investeringen hebben gedaan de toelating om de met een investering verband houdende betalingen vrij over te maken, met name:

- a) de opbrengst van investeringen
- b) de gelden die nodig zijn voor de terugbetaling van regelmatig aangegane leningen;
- c) de opbrengst van schuldinvorderingen of van een gehele of gedeeltelijke liquidatie van de investeringen, inclusief meerwaarden of verhogingen van het geïnvesteerde kapitaal;
- d) de in toepassing van artikel 4 uitgekeerde schadeloosstellingen;
- e) lasten en andere betalingen op grond van licentierechten of van commerciële, administratieve of technische bijstand.
- f) het passend deel van het loon van de onderdanen van elke Overeenkomstsluitende Partijen die uit hoofde van een

investering op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij mogen werken.

2. De in artikel 4 en in lid 1 hierboven bedoelde overmakingen gebeuren in een vrij inwisselbare munt, tegen de wisselkoersen die van toepassing zijn op de datum van overmaking en volgens de procedures die zijn vastgelegd in de wetten en voorschriften van de Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering werd gedaan.

ARTIKEL 6

SUBROGATIE

1. Indien een Overeenkomstsluitende Partij of een van haar openbare instellingen schadevergoeding uitkeert aan haar eigen investeerders op grond van een voor een investering verleende waarborg, erkent de andere Overeenkomstsluitende Partij dat de rechten en vorderingen van de investeerders zijn overgedragen aan de Overeenkomstsluitende Partij of de desbetreffende openbare instelling.

2. In verband met de overgedragen rechten kan de andere Overeenkomstsluitende Partij jegens de verzekeraar, die in de rechten van de schadeloosgestelde investeerders is getreden, de verplichtingen laten gelden die wettelijk of contractueel op de investeerders rusten.

ARTIKEL 7

TOEPASBARE REGELS

Wanneer een vraagstuk omtrent investeringen tegelijkertijd wordt geregeld bij deze Overeenkomst en bij de nationale wetgeving van een Overeenkomstsluitende Partij dan wel bij internationale investeringsovereenkomsten waarbij bedoelde Partijen partij zijn of op een later tijdstip kunnen worden, kunnen de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij zich beroepen op de bepalingen die voor hen het meest gunstig zijn.

ARTIKEL 8

BIJZONDERE OVEREENKOMSTEN

1. Investerings waarvoor een bijzondere overeenkomst is gesloten tussen de ene Overeenkomstsluitende Partij en investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij zijn onderworpen aan de bepalingen van deze Overeenkomst en aan die van de bijzondere overeenkomst.

2. Elke Overeenkomstsluitende partij komt de door haar aangegane verbintenissen ten aanzien van investeringen door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij na.

ARTIKEL 9

REGELING VAN INVESTERINGSGESCHILLEN TUSSEN EEN INVESTEERDER EN EEN OVEREENKOMSTSLUITENDE PARTIJ

1. Van elk investeringsgeschil tussen een investeerder van de ene Overeenkomstsluitende Partij en de andere Overeenkomstsluitende Partij wordt door de meest gereede partij schriftelijk kennis gegeven.

De partijen proberen in de mate van het mogelijke tot een minnelijke schikking te komen hetzij via onderhandelingen hetzij door bemiddeling tussen de Overeenkomstsluitende Partijen langs diplomatieke weg.

2. Wanneer het geschil binnen zes maanden na kennisgeving ervan niet langs deze weg kan worden geregeld, kan de investeerder het geschil, naar keuze, ter beslechting voorleggen aan:

a) de bevoegde rechtbank van de Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering is gedaan; of

b) het Internationale Centrum voor Beslechting van Investeringsgeschillen (ICSID) dat is ingesteld krachtens het "Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten", dat op 18 maart 1965 te Washington voor ondertekening werd opengesteld; of

c) een scheidsgerecht ad hoc dat, bij gebreke van een andere directe regeling tussen de partijen bij het geschil, wordt ingesteld krachtens de arbitrageregels van de Commissie inzake Internationaal Handelsrecht van de Verenigde Naties (UNCITRAL).

3. Elke Overeenkomstsluitende Partij stemt hierbij in met onderwerping van een investeringsgeschil aan internationale bemiddeling of arbitrage.

4. Zodra een investeerder het geschil aan een rechtbank van de desbetreffende Overeenkomstsluitende partij of aan het Centrum dan wel aan een scheidsgerecht ad hoc heeft voorgelegd, is de keuze van procedure als vermeld in lid 2 onherroepelijk.

5. Geen van de bij het geschil betrokken Overeenkomstsluitende Partijen, zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidsrechterlijke uitspraak als verweer kunnen aanvoeren dat de investeerder die tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van een verzekeringspolis of van de in artikel 6 van deze Overeenkomst vermelde waarborg heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.

6. De uitspraken van het scheidsgerecht zijn onherroepelijk en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe ze uit te voeren overeenkomstig haar nationale wetgeving.

ARTIKEL 10

GESCHILLEN TUSSEN DE OVEREENKOMSTSLUITENDE PARTIJEN BETREFFENDE DE UITLEGGING OF TOEPASSING

1. Elk geschil tussen de Overeenkomstsluitende Partijen betreffende de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst moet zo mogelijk langs diplomatieke weg worden geregeld.
2. Wanneer een geschil binnen een tijdvak van zes maanden na het begin van de onderhandelingen niet langs deze weg kan worden beslecht, wordt het op verzoek van een der Overeenkomstsluitende Partijen aan een scheidsgerecht voorgelegd.
3. Het scheidsgerecht ad hoc wordt op de volgende wijze samengesteld: elke Overeenkomstsluitende Partij benoemt een scheidsman en de aldus benoemde scheidsmannen kiezen een onderdaan van een derde Staat tot voorzitter van het scheidsgerecht. De scheidsmannen en de voorzitter worden respectievelijk binnen drie en binnen vijf maanden na ontvangst van de kennisgeving van de arbitrageprocedure benoemd.
4. Wanneer de noodzakelijke benoemingen niet werden verricht binnen de in lid 3 van dit artikel voorgeschreven tijdvakken en er geen andere overeenstemming kon worden bereikt, kan een van de Overeenkomstsluitende partijen de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de President van het Internationale Gerechtshof onderdaan is van een der Overeenkomstsluitende Partijen of om een andere reden verhinderd is bedoelde functie uit te oefenen, wordt de Vice-President verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de Vice-President onderdaan is van een der Overeenkomstsluitende Partijen of eveneens verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, wordt het in rang hoogste lid van het Internationale Gerechtshof dat geen onderdaan is van een der Overeenkomstsluitende Partijen, verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.
5. Het scheidsgerecht doet uitspraak op basis van eerbiediging van de wet, van de bepalingen van deze Overeenkomst alsmede van de beginselen van het internationale recht.
6. Het scheidsgerecht stelt zijn eigen procedureregels vast en verstrekt op verzoek van een der Overeenkomstsluitende Partijen toelichting bij de uitspraak. Het scheidsgerecht doet zijn uitspraak bij meerderheid van stemmen. Een zodanige uitspraak is onherroepelijk en bindend voor de Partijen.
7. Iedere Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten van de scheidsman die zij heeft benoemd en van haar vertegenwoordiging. De kosten voor de voorzitter en de overige kosten worden gelijkmatig door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen.

ARTIKEL 11

TOEPASSING VAN DE OVEREENKOMST

Deze Overeenkomst is eveneens van toepassing op de investeringen die vanaf 1 januari 1957 gedaan werden door de investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij overeenkomstig haar wetten en voorschriften.

ARTIKEL 12

MEEST BEGUNSTIGDE NATIE

In alle aangelegenheden met betrekking tot de behandeling van investeringen, genieten de investeerders van elke Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Partij de behandeling van de meest begunstigde natie.

ARTIKEL 13

INWERKINGTREDING EN DUUR

1. Deze Overeenkomst treedt in werking een maand na de datum waarop de Overeenkomstsluitende Partijen de akten van bekrachtiging hebben uitgewisseld. Ze blijft van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar.

Tenzij de Overeenkomst ten minste twaalf maanden voor de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een der Overeenkomstsluitende Partijen wordt opgezegd, wordt ze telkens stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van tien jaar. Elke Overeenkomstsluitende Partij behoudt zich het recht voor de Overeenkomst te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste twaalf maanden voor de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

2. Na de inwerkingtreding van deze Overeenkomst zijn de bepalingen van het op 15 juli 1964 in Tunis tussen de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie, enerzijds, en de Republiek Tunesië, anderzijds, gesloten Verdrag inzake de bevordering van kapitaalinvesteringen en de bescherming van goederen, niet langer van kracht tussen de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie en de Republiek Tunesië.

3. Investerings die zijn gedaan voor de datum van beëindiging van deze Overeenkomst, blijven gedurende een bijkomend tijdvak van tien jaar de bescherming van de bepalingen van deze Overeenkomst genieten.

Ten blijk van waarvan de ondergetekende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd door hun onderscheiden Regeringen, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

Gedaan te Tunis op 08 januari 1997 in twee oorspronkelijke exemplaren in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Franse tekst doorslaggevend.

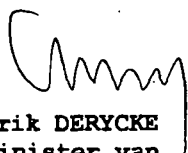
Voor de Belgisch-Luxemburgse
Economische Unie,

Voor de Republiek
Tunesië,

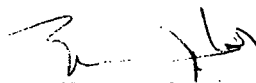
Voor de Regering van het
Koninkrijk België

Voor de Regering van het
Groothertogdom
Luxemburg

.....



Erik DERYCKE
Minister van
Buitenlandse Zaken



Habib BEN YAHIA
Minister van
Buitenlandse Zaken

Voor de Regering
van het Vlaamse Gewest,
Voor de Regering
van het Waalse Gewest,
en voor de Regering
van het Brusselse
Hoofdstedelijke Gewest:

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE L'UNION ÉCONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE
ET LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE CONCERNANT L'ENCOURAGEMENT
ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement du Royaume de Belgique,
Le Gouvernement de la Région wallonne,
Le Gouvernement de la Région flamande,
Le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale, et
Le Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg, d'une part, et
Le Gouvernement de la République Tunisienne, d'autre part,
(dénommés ci-après « les Parties contractantes »)

Désireux de renforcer leurs relations économiques et d'intensifier la coopération entre les deux pays en vue de favoriser leur développement.

Convaincus qu'une protection réciproque des investissements en vertu d'un accord bilatéral est susceptible de stimuler l'initiative économique privée et d'accroître la prospérité des deux pays.

Conscients de la nécessité d'accorder un traitement juste et équitable aux investissements des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1er. Définitions

Au sens du présent Accord :

1. Le terme « investisseurs » désigne :

a) En ce qui concerne le Royaume de Belgique et le Grand-Duché de Luxembourg : toute personne physique qui, selon sa législation est considérée comme citoyen du Royaume de Belgique et du Grand-Duché de Luxembourg et toute personne morale constituée conformément aux lois et règlements du Royaume de Belgique et du Grand-Duché de Luxembourg, ayant son siège social sur son territoire et qui effectue un investissement sur le territoire de la République Tunisienne.

b) En ce qui concerne la République Tunisienne : toute personne physique ayant la nationalité tunisienne et toute personne morale constituée conformément aux lois et règlements de la République Tunisienne, et qui effectue un investissement sur le territoire du Royaume de Belgique et du Grand-Duché de Luxembourg.

2. Le terme « investissement » désigne tout investissement sur le territoire d'une Partie contractante dont la propriété ou le contrôle direct ou indirect revient à des investisseurs de l'autre Partie contractante et notamment, mais non exclusivement :

- a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels que hypothèques, privilèges, gages, usufruit et droits analogues;
- b) les actions, parts sociales et toutes autres formes de participations aux sociétés constituées sur le territoire de l'une des Parties contractantes;
- c) les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant une valeur économique;
- d) les droits d'auteur, les droits de propriété industrielle, les procédés techniques, les noms déposés et fonds de commerce;
- e) les concessions de droit public ou contractuelles, notamment celles relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

Aucune modification de la forme juridique dans laquelle les investissements ont été réalisés n'affecte leur qualification d'investissements au sens du présent Accord à condition que cette modification ne soit pas contraire à la législation de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est réalisé.

3. Le terme « revenus » désigne les sommes produites par un investissement et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, dividendes, royalties ou commissions.

4. Le terme « territoire » :

désigne à l'égard du Royaume de Belgique et du Grand-Duché de Luxembourg, le territoire de ceux-ci ainsi que les zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales et sur lesquelles ceux-ci exercent, conformément au droit international, leurs droits souverains et leur juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles;

désigne à l'égard de la République Tunisienne, le territoire de cette dernière ainsi que les zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales et sur lesquelles celle-ci exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

Article 2. Promotion des investissements

Chacune des Parties contractantes encourage les investissements sur son territoire par les investisseurs de l'autre Partie contractante et admet ces investissements en conformité avec ses lois et règlements.

Article 3. Traitement et protection des investissements

1. Tous les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes, jouissent sur le territoire de l'autre Partie contractante, d'un traitement juste et équitable.

2. Sous réserve des mesures nécessaires au maintien de l'ordre public, ces investissements jouissent d'une sécurité et d'une protection constantes, excluant toute mesure injustifiée ou discriminatoire qui pourrait entraver leurs activités, leur gestion, leur maintenance, leur utilisation, leur jouissance ou leur liquidation.

3. Le traitement et la protection définis aux paragraphes 1 et 2 accordés par l'une des Parties contractantes aux investisseurs de l'autre Partie contractante sont au moins égaux à ceux dont jouissent ses propres investisseurs ou les investisseurs de tout Etat tiers, le traitement le plus favorable étant retenu, et ne sont, en aucun cas, moins favorables que ceux reconnus par le droit international.

4. Toutefois, ce traitement et cette protection ne s'étendent pas aux privilèges qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'un Etat tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre-échange, une union douanière, un marché commun ou toute forme d'organisations économiques régionales.

5. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements auraient subi des dommages dus à une guerre ou tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national ou révolte survenu sur le territoire de l'autre Partie contractante bénéficieront, de la part de cette dernière, en ce qui concerne les restitutions, indemnités, compensations ou autres dédommagements, d'un traitement qui est au moins égal à celui accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout Etat tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

Article 4. Expropriation

1. Les investissements des investisseurs de l'une des Parties contractantes ne sont ni expropriés, ni nationalisés ou assujettis à toute autre mesure ayant un effet similaire à l'expropriation ou à la nationalisation à moins que les conditions suivantes ne soient remplies :

- a) les mesures sont prises dans l'intérêt public et selon une procédure légale;
- b) les mesures ne sont pas discriminatoires;
- c) les mesures sont accompagnées par le paiement d'une indemnité prompte, adéquate et effective.

2. Le montant des indemnités correspondra à la valeur réelle des investissements concernés à la veille du jour où les mesures ont été prises ou rendues publiques.

Les indemnités seront versées sans délai et librement transférables.

3. Pour les matières réglées par le présent Article, chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement au moins égal à celui qu'elle réserve sur son territoire à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout Etat tiers, le traitement le plus favorable étant retenu. Ce traitement ne sera en aucun cas moins favorable que celui reconnu par le droit international.

Article 5. Transferts

1. Chaque Partie contractante, sur le territoire de laquelle des investissements ont été effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante, accorde à ces investisseurs le libre transfert de tous les paiements relatifs à un investissement, notamment :

- a) des revenus des investissements;
- b) des sommes nécessaires au remboursement d'emprunts régulièrement contractés;

c) du produit des recouvrements de créances, de la liquidation totale ou partielle des investissements, en incluant les plus-values ou augmentations du capital investi;

d) des indemnités payées en exécution de l'Article 4;

e) des redevances et autres paiements découlant des droits de licence et de l'assistance commerciale, administrative ou technique;

f) des quotités appropriées des rémunérations des nationaux de chacune des Parties contractantes autorisés à travailler au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante.

2. Les transferts visés à l'Article 4 et au paragraphe 1 susvisé sont effectués dans toute monnaie convertible, au taux de change en vigueur à la date desdits transferts et selon les procédures prévues par les lois et règlements de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est réalisé.

Article 6. Subrogation

1. Si l'une des Parties contractantes ou un organisme public de celle-ci paie des indemnités à ses propres investisseurs en vertu d'une garantie donnée pour un investissement, l'autre Partie contractante reconnaît que les droits et actions des investisseurs sont transférés à la Partie contractante ou à l'organisme public concerné.

2. En ce qui concerne les droits transférés, l'autre Partie contractante peut faire valoir à l'égard de l'assureur, subrogé dans les droits des investisseurs indemnisés, les obligations qui incombent légalement ou contractuellement à ces derniers.

Article 7. Règles applicables

Lorsqu'une question relative aux investissements est régie à la fois par le présent Accord et par la législation nationale de l'une des Parties contractantes ou par des conventions internationales portant sur les investissements, existantes ou souscrites par lesdites Parties contractantes dans l'avenir, les investisseurs de l'autre Partie contractante peuvent se prévaloir des dispositions qui leur sont les plus favorables.

Article 8. Accords particuliers

1. Les investissements ayant fait l'objet d'un accord particulier entre l'une des Parties contractantes et les investisseurs de l'autre Partie contractante seront régis par les dispositions du présent Accord et par celles de cet accord particulier.

2. Chaque Partie contractante respecte tout engagement pris par elle au sujet d'investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 9. Règlement de différends entre un investisseur et une Partie contractante relatifs aux investissements

1. Tout différend relatif aux investissements, entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante, fait l'objet d'une notification écrite de la part de la partie la plus diligente.

Dans la mesure du possible, les parties tenteront de régler le différend à l'amiable par la négociation ou par la conciliation entre les Parties contractantes par voie diplomatique.

2. Lorsqu'un différend ne peut être réglé par cette voie dans un délai de six mois à compter de sa notification, l'investisseur pourra soumettre le différend pour règlement à son choix :

a) soit au tribunal compétent de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué;

b) soit au Centre International pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (CIRDI), créé par la « Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats », ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965;

c) soit à un tribunal ad hoc, qui, à défaut d'autre arrangement direct entre les parties au différend sera constitué conformément aux règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (UNCITRAL).

3. Chaque Partie contractante consent ainsi à ce que tout différend relatif aux investissements soit soumis à la conciliation ou à l'arbitrage international.

4. Une fois qu'un investisseur a soumis le différend, soit aux juridictions de la Partie contractante concernée, soit au Centre, soit à l'arbitrage ad hoc, le choix de l'une ou de l'autre de ces procédures prévues à l'alinéa 2 reste définitif.

5. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne soulèvera d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu une indemnité couvrant tout ou partie de ses pertes en exécution d'une police d'assurance ou de la garantie prévue à l'Article 6 du présent Accord.

6. Les sentences d'arbitrage sont définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie contractante s'engage à exécuter les sentences en conformité de sa législation nationale.

Article 10. Différends entre les Parties contractantes relatifs à l'interprétation ou à l'application de l'Accord

1. Tout différend entre les Parties contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord sera, dans la mesure du possible, réglé par voie diplomatique.

2. Lorsqu'un différend ne peut être réglé par cette voie, dans les six mois qui suivent le début des négociations, il est soumis à la requête de l'une des Parties contractantes, à un tribunal arbitral.

3. Le tribunal arbitral est constitué ad hoc de la façon suivante : chaque Partie contractante désigne un arbitre et les deux arbitres choisissent un ressortissant d'un Etat tiers comme président du tribunal arbitral. Les arbitres seront désignés dans les trois mois, le président dans les cinq mois de la réception de l'avis de l'arbitrage.

4. Si, dans les délais spécifiés au paragraphe 3 du présent Article, les nominations nécessaires n'ont pas été faites, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le président de la Cour Internationale de Justice à faire les nominations nécessaires. Si le président est ressortissant de l'une des Parties contractantes ou s'il est empêché pour quelque raison que ce soit de remplir lesdites fonctions, le vice-président est invité à faire les nominations nécessaires. Si le vice-président est ressortissant de l'une des Parties contractantes ou s'il est également empêché de remplir lesdites fonctions, le membre de la Cour Internationale de Justice suivant immédiatement dans l'ordre hiérarchique et qui n'est pas ressortissant de l'une des Parties contractantes est invité à faire les nominations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral décide sur la base du respect de la loi, des dispositions du présent Accord ainsi que des principes du droit international.

6. Le tribunal détermine lui-même sa procédure. Il interprète la sentence à la demande de l'une ou l'autre partie contractante. Le tribunal statue à la majorité des voix. Sa décision est définitive et obligatoire pour les Parties.

7. Chaque Partie contractante supporte les frais afférents à son propre arbitre et à sa représentation. Les frais afférents au président ainsi que tous autres frais sont supportés à parts égales par les Parties contractantes.

Article 11. Application de l'Accord

Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément à ses lois et règlements à partir du 1er janvier 1957.

Article 12. Nation la plus favorisée

Pour toutes les questions relatives au traitement des investissements, les investisseurs de chacune des Parties contractantes bénéficient, sur le territoire de l'autre Partie, du traitement de la nation la plus favorisée.

Article 13. Entrée en vigueur et durée

1. Le présent Accord entrera en vigueur un mois à compter de la date à laquelle les Parties contractantes auront échangé leurs instruments de ratification. Il reste en vigueur pour une période de dix ans.

A moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce au moins douze mois avant l'expiration de sa période de validité, il est chaque fois reconduit tacitement pour une nouvelle période de dix ans. Chaque Partie contractante se réserve le droit de le dénoncer par

une notification introduite au moins douze mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

2. Dès l'entrée en vigueur du présente Accord, les dispositions de la Convention entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise, d'une part, et la République tunisienne, d'autre part, relative à l'encouragement des investissements de capitaux et la protection des biens, signée à Tunis le 15 juillet 1964 cessent de produire leurs effets entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise et la République tunisienne.

3. En ce qui concerne les investissements effectués antérieurement à la date d'expiration du présent Accord, ils continueront à bénéficier de la protection de ses dispositions pendant une période supplémentaire de dix ans.

En foi de quoi, les représentants soussignés, dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait à Tunis, le 8 janvier 1997 en deux exemplaires originaux en langues française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi. Le texte en langue française fera foi en cas de divergence d'interprétation.

Pour l'Union économique Belgo-Luxembourgeoise :

Pour le gouvernement du Royaume de Belgique,

Pour le gouvernement de la Région wallonne,

Pour le gouvernement de la Région flamande,

Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale :

Pour le Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg :

ERIK DERYCKE

Ministre des Affaires étrangères

Pour le gouvernement de la République tunisienne :

HABIB BEN YAHIA

Ministre des Affaires étrangères

[TRANSLATION - TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION AND THE REPUBLIC OF TUNISIA ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Belgium,
The Government of the Region of Wallonia,
The Government of the Region of Flanders,
The Government of the Region of Brussels-Capital and
The Government of the Grand-Duchy of Luxembourg, on the one hand, and
The Government of the Republic of Tunisia, on the other hand
(hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to strengthen their economic relations and intensify cooperation between the two countries with a view to encouraging their development,

Convinced that reciprocal protection of investments through a bilateral agreement is likely to stimulate private economic initiative and increase the prosperity of the two countries,

Conscious of the need to afford just and equitable treatment to the investments of investors from one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement,

1. The term "investors" means:

(a) For the Kingdom of Belgium and the Grand-Duchy of Luxembourg: any natural person who, according to the legislation, is considered as a citizen of the Kingdom of Belgium or of the Grand-Duchy of Luxembourg and any legal person constituted in accordance with the laws and regulations of the Kingdom of Belgium and the Grand-Duchy of Luxembourg having its registered office in its territory and making an investment in the territory of the Republic of Tunisia;

(b) For the Republic of Tunisia: any natural person having Tunisian nationality and any legal person constituted in accordance with the laws and regulations of the Republic of Tunisia making an investment in the territory of the Kingdom of Belgium and the Grand-Duchy of Luxembourg.

2. The term "investment" means any investment in the territory of one Contracting Party the ownership or direct or indirect control of which is in the hands of investors from the other Contracting Party, and particularly, but not exclusively:

(a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;

- (b) shares, corporate rights and any other kind of shareholdings in companies constituted in the territory of one of the Contracting Parties;
- (c) bonds, claims to money and to any performance having an economic value;
- (d) copyrights, industrial property rights, technical processes, trade names and goodwill;
- (e) concessions granted under public law or under contract, including concessions to explore, develop, extract or exploit natural resources.

Any change in the legal form in which the investments have been realized shall not affect their designation as investments for the purpose of this Agreement on condition that such change shall not be contrary to the legislation of the Contracting Party in whose territory the investment is realized.

3. The term "incomes" shall mean the proceeds of an investment and shall include in particular, though not exclusively, profits, interests, dividends, royalties or commissions.

4. The term "territory":

shall mean, in respect of the Kingdom of Belgium and of the Grand-Duchy of Luxembourg, their territories as well as maritime areas, i.e. the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters and upon which they exercise, in accordance with international law, their sovereign rights and their jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources;

shall mean, in respect of the Republic of Tunisia, its territory as well as maritime areas, in other words the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters and upon which it exercises, in accordance with international law, its sovereign rights and jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources.

Article 2. Promotion of investments

Each Contracting Party shall promote investments in its territory by investors of the other Contracting Party and shall accept such investments in accordance with its laws and regulations.

Article 3. Treatment and protection of investments

1. All investments made by investors of one Contracting Party shall enjoy a fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.

2. Except for measures required to maintain public order, such investments shall enjoy continuous protection and security, excluding any unjustified or discriminatory measure which could hinder their activities, management, maintenance, use, possession or liquidation.

3. The treatment and protection referred to in paragraphs 1 and 2 and which are afforded by one Contracting Party to investors of the other shall at least be equal to those enjoyed by its own investors or by investors of any third State, the most favourable treatment being accepted, and shall in no case be less favourable than those recognized under international law.

4. However, such treatment and protection shall not cover the privileges granted by one Contracting Party to the investors of a third State pursuant to its participation in or association with a free trade zone, a customs union, a common market or any other form of regional economic organization.

5. Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency or revolt in the territory of the other Contracting Party shall be granted by the latter Contracting Party a treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, at least equal to that granted to its own investors or to investors of any third State, the most favourable treatment being accepted.

Article 4. Expropriation

1. Investments of investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized or subjected to any other measure having an effect similar to that of expropriation or nationalization unless the following conditions are complied with:

- (a) the measures shall be taken in the public interest and under due process of law;
- (b) the measures shall not be discriminatory;
- (c) the measures shall be accompanied by payment of a prompt, adequate and effective compensation.

2. Such compensation shall amount to the actual value of the investments concerned on the day before the measures were taken or became public.

The compensation shall be paid without delay and be freely transferable.

3. In respect of matters dealt with in this article, each Contracting Party shall grant to the investors of the other Contracting Party a treatment which shall at least be equal to that granted in its territory to its own investors or to the investors of any third State, the most favourable treatment being accepted. This treatment shall in no case be less favourable than that recognized under international law.

Article 5. Transfers

1. Each Contracting Party in whose territory investments have been made by investors of the other Contracting Party shall grant those investors free transfer of all payments relating to an investment, including:

- (a) income from investments;
- (b) amounts necessary for repayment of regularly contracted loans;
- (c) proceeds from the recovery of debts, the total or partial liquidation of investments, including capital gains or increases in the invested capital;
- (d) compensation paid pursuant to article 4;
- (e) dues and other payments resulting from licensing rights and commercial, administrative or technical assistance;

(f) appropriate proportions of the remunerations of the nationals of each Contracting Party authorized to work in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party.

2. Transfers referred to in article 4 and paragraph 1 above shall be made in any convertible currency at the rate of exchange applicable on the day the transfers are made and according to the procedures laid down in the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the investment is made.

Article 6. Subrogation

1. If one Contracting Party or any public institution of that Party pays compensation to its own investors pursuant to a guarantee providing coverage for an investment, the other Contracting Party shall recognize that the former Contracting Party or the public institution concerned is subrogated into the rights of the investors.

2. As far as the transferred rights are concerned, the other Contracting Party shall be entitled to invoke against the insurer who is subrogated into the rights of the indemnified investors the obligations of the latter under law or contract.

Article 7. Applicable regulations

If an issue relating to investments is covered both by this Agreement and by the national legislation of one Contracting Party or by international agreements on investments, existing or to be subscribed to by the said Contracting Parties in the future, the investors of the other Contracting Party may avail themselves of the provisions that are the most favourable to them.

Article 8. Specific agreements

1. Investments made pursuant to a specific agreement between one Contracting Party and investors of the other Contracting Party shall be covered by the provisions of this Agreement and by those of the specific agreement.

2. Each Contracting Party shall respect any undertaking it has made in respect of investments made by investors of the other Contracting Party.

Article 9. Settlement of investment disputes between an investor and a Contracting Party

1. Any investment dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party shall be notified in writing by the first party to take action.

As far as possible, the Parties shall endeavour to settle the dispute through negotiations or through conciliation between the Contracting Parties through diplomatic channels.

2. In the absence of an amicable settlement by this means within six months from the notification, the investor may submit the dispute for settlement:

(a) either to the competent tribunal of the Contracting Party in whose territory the investment has been made;

(b) or to the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID), set up by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on 18 March 1965;

(c) or to an ad hoc tribunal, which in the absence of another direct arrangement between the parties to the dispute shall be set up according to the arbitration rules laid down by the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

3. Each Contracting Party shall thereby consent to any dispute relating to investments being submitted to international conciliation or arbitration.

4. Once an investor has submitted the dispute either to the jurisdictions of the Contracting Party concerned or to the Centre or to ad hoc arbitration, the choice of one or other of the procedures stipulated in paragraph 2 remains final.

5. At any stage of the arbitration proceedings or of the execution of an arbitral award, none of the Contracting Parties involved in a dispute shall raise as an objection the fact that the investor who is the opposing party in the dispute has received compensation totally or partly covering his losses pursuant to an insurance policy or to the guarantee provided for in article 6 of this Agreement.

6. The arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party undertakes to execute the awards in accordance with its national legislation.

Article 10. Disputes between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement

1. Any dispute between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible through diplomatic channels.

2. When a dispute cannot be settled through diplomatic channels within six months from the beginning of negotiations, it shall be submitted at the request of one Contracting Party to an arbitral tribunal.

3. The arbitral tribunal shall be constituted for each individual case as follows: each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators shall select a national of a third State as chairman of the arbitral tribunal. The arbitrators shall be appointed within a period of three months and the chairman within a period of five months following receipt of the arbitration notice.

4. If the necessary appointments have not been made within the periods specified in paragraph 3 of this article, one Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party, or is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of one of the Contracting Parties, or if he, too, is prevented from discharging the said functions, the member of the International Court of Justice who is next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral tribunal shall reach its decisions on the basis of respect for the law, the provisions of this Agreement and the principles of international law.

6. The tribunal shall determine its own rules of procedure. It shall interpret its award at the request of one or other Contracting Party. The tribunal shall give a ruling by a majority of votes. Its decision shall be final and binding on the Parties.

7. Each Contracting Party shall bear the costs relating to its own arbitrator and representation. The costs relating to the chairman and any other costs shall be borne equally by the Contracting Parties.

Article 11. Application of the agreement

This Agreement shall also apply to investments made by the investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations as of 1 January 1957.

Article 12. Most favoured nation

In all matters relating to the treatment of investments, the investors of each Contracting Party shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Party.

Article 13. Entry into force and duration

1. This Agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification by the Contracting Parties. It shall remain in force for a period of 10 years.

Unless notice of termination is given by either Contracting Party at least twelve months before the expiry of its period of validity, this Agreement shall be tacitly extended each time for a further period of 10 years. Each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement by notification given at least twelve months before the expiry date of the current period of validity.

2. From the moment of the entry into force of this Agreement, the provisions of the Convention between the Belgo-Luxembourg Economic Union, on the one hand, and the Republic of Tunisia, on the other, concerning the encouragement of capital investment and the protection of property, signed at Tunis on 15 July 1964, shall cease to be effective between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the Republic of Tunisia.

3. As for investments made prior to the date of expiry of this Agreement, they shall continue to enjoy the protection of its provisions for a further period of 10 years.

In witness whereof, the undersigned representatives, duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Tunis on 8 January 1997, in two originals, each in the French, Dutch and Arabic languages, all three texts being equally authentic. The text in the French language shall prevail in case of difference of interpretation.

For the Belgo-Luxembourg Economic Union:

For the Government of the Kingdom of Belgium,

For the Government of the Region of Wallonia,

For the Government of the Region of Flanders,

For the Government of the Region of Brussels-Capital:

For the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg:

ERIK DERYCKE
Minister for Foreign Affairs

For the Government of the Republic of Tunisia:

HABIB BEN YAHIA
Minister for Foreign Affairs